

**موقف حزب "تقدم" بعد
الإدانة الصارخة التي صدرت
عن بعثة صندوق النقد الدولي**

بيروت في ٣١ آذار ٢٠٢٣

موقف حزب "تقدم" بعد الإدانة الصارخة التي صدرت عن بعثة صندوق النقد الدولي

في 23 آذار وضعت بعثة صندوق النقد الدولي اللبنانيين أمام حقيقة "الحائط المسحود" التي بنته مافيا الانهيار، وأكّدت البعثة ان "لبنان عند مفترق طرقٍ خطير، ومن دون إصلاحات سريعة ستغرق البلاد في أزمة لا نهاية لها!" ان الاستمرار برفض الحلول وغياب الرادة لتحقيقها، سيؤدي سريعاً إلى انطفاء صندوق النقد الدولي في ظل الازمات العالمية المتسارعة وفقدان الفرصة الوحيدة للإنقاذ. مما سيحصل الاجيال القادمة تبعات كارثية لأزمة اقترفتها فئة متعطشة للسلطة. وسوف يؤدي ذلك الى تدمير منهجي وللشلل الاقتصادي لسنوات عديدة قادمة، ما يعني تراكم الخسائر من الجيل الحالي الى الجيل اللاحق وهذا الخطر الداهم الأكبر الذي يتحدث عنه صندوق النقد الدولي. مواقف عنيفة أعلنها بيان صندوق النقد وأكد عبرها عجز السلطة بجناحيها السياسي والمالي عن اتخاذ اي خطوة اصلاحية للخروج من الازمة، وحدّر من خطورة الاستمرار بالممارسات الخاطئة والتعاميم العشوائية لمصرف لبنان والسياسات التي ما زالت تسمح بالفساد وتراكم الخسائر من قبل الحكومة مما يؤدي الى استمرار تفاقم الازمات والانهيار. |

بدا البيان كأنه مضبطة اتهام وإدانة للمنظومة السياسية والمالية أظهرت عن عدم رغبتها في القيام بأي إجراء انقاذي او اصلاح قد يكشف فسادها ويفقدها سلطتها على من وظفتهم في الادارات العامة فكانوا سببا رئيسيا في افلاس الخزينة العامة. وهم يثبتون كل مرة انهم لن يكونوا أمناء على الإصلاح واعادة بناء الدولة.

فلا الحكومة طرحت خطة متكاملة للإصلاح ولا المجلس النيابي أقر القوانين الإصلاحية المطابقة وفقاً للمعايير الدولية، أما سياسات حاكم مصرف لبنان من طباعة الليرة اللبنانية عقق الفجوة وزاد من التضخم... إذًا كل ما نص عليه "الاتفاق المبدئي"، تم تفريغه من محتواه الإيجابي، ومحور العمل كان السعي لإصدار قوانين عفو عن الجرائم المالية، وحماية الكارتيل المصرفي-السياسي من أي ملاحقة قضائية.

(٣/١)

نؤكد في حزب "تقدم" على اتفاقنا مع بيان بعثة صندوق النقد لناحية اعتماد تراتبية الخسائر بدءاً برأسمال المصارف وتصفية أصولها وحاملي أسهمها والأملك الخاصة للمساهمين فيها، كما نوافق على أولوية استرداد الودائع بدءاً من صغار المودعين.

كما نرفض رفضاً قاطعاً محاولة البعض استعمال شعار "قدسية الودائع" وهم أنفسهم المسؤولون في وزارة المال ومن خلال كتلهم النيابية عن الموازنات والانهيارات والخسائر والتجديد للحاكم ونهب أموال الناس علناً عبر القرارات العشوائية وما زالوا حتى اليوم يعطلون كل الحلول ثم يدّعون قدسية الودائع بعدما سرقوها. ان "قدسية الودائع" يتضمن جزء كبير منه حماية المهربين والفاستدين لمنع التدقيق في أموالهم، ووضع هذا القانون لحماية تلك الأموال بدل شطب أموال الفساد او استردادها لصالح المودعين الملتزمين بالقانون الذين هم من كبار المودعين الذين جنوا أموالهم من عرق جبينهم.

كما نوافق صندوق النقد على المبدأ الذي يرفض المسّ بأصول الدولة لتحميلها الخسائر، ونصراً على إعادة هيكلة القطاع العام والمؤسسات العامة بدءاً بالوزارات والجامعة اللبنانية والقطاع التربوي والعسكري والمؤسسات المستقلة كالكهرباء وهيئة أوجيرو وغيرها من المؤسسات التي تملكها الدولة.

من هنا نشدد على ان الحل يكمن بإقرار خطة إنقاذ شاملة وواضحة، يشكل الاتفاق مع صندوق النقد حجر الأساس فيها:

١) إطلاق آليات المحاسبة لاستعادة الأموال المنهوبة والمهزّبة ووضع اليد على كل الأموال الموجودة لدى المصارف اللبنانية التي ليس لها مصادر تثبت أحقية تلك الأموال أو تحويلاتها أو ملكيتها، وتحويلها إلى صندوق استعادة الودائع المحقّقة ليقوم هذا الصندوق باستثمارها. وردّ ما تيسّر. لكبار المودعين مبالغ. من أموالهم المنهوبة. على الأ تتفرّد المصارف المعنيّة بهذا الموضوع بإدارة هذا الصندوق.

٢) تأمين السيولة الضرورية لكافة المودعين بمبلغ لا يقلّ عن المئة ألف دولار وقد يصل إلى مئتي ألف دولار، ويجب ان يصل الى 150 ألف دولار مع استمرار الاصلاحات واستعادة الأموال لكافة المودعين .

(٣/٢)

(٣) تحديد الخسائر في ميزانية الدولة ومصرف لبنان والمؤسسات العامة التابعة للدولة وصناديق التقاعد ومن ثم تحديد مال المودعين المنهوب من المصارف.

(٤) إعادة رسملة كل هذه المؤسسات ورسملة خزينة الدولة ومصرف لبنان والمصارف اللبنانية وصناديق التقاعد ومؤسسات الخدمات العامة المملوكة من الدولة، من كهرباء ومياه واتصالات...

(٥) إعادة الحركة للعجلة الاقتصادية بما يركّز على النمو مدفوعاً بالقطاعات الانتاجية وتوزّع الانتاج لامركزياً في لبنان واشراك القطاع الخاص في عملية النمو والاستثمار بما يتعلّق بكسر الاحتكارات خاصة المملوكة من قبل الدولة اللبنانية.

انطلاقاً من توافقنا مع مقاربة صندوق النقد الدولي فيما خصّ الإصلاح المطلوب في لبنان نعود ونؤكّد ان هذا الإصلاح لن يتم إنجازه الا بتجديد كامل في حاكمية مصرف لبنان ومجلسها وتعديل بل والقيام بالإصلاحات لقانون النقد والتسليف لمنع تكرار الأخطاء التي أدّت إلى السياسات المالية التي أوصلت لبنان إلى الانهيار، كما استكمال الإصلاحات على صعيد الإدارة العامة من لامركزية إدارية واستقلالية القضاء وإصلاحات ضمن هيكلية الموازنة لنؤكّد على قدرة لبنان على الإصلاح وبالتالي الانتقال الى مرحلة نمو وازدهار.

بيروت قبي ٣١ آذار ٢٠٢٣
المكتب السياسي لحزب "تقدم"